بداية الإمتيازات الأمريكية في ... الشرق الأوسط

د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم

دوخت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي بالحملات الاسطولية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر ولكنها لم تتمكن من استعمار المنطقة. ويرجع هذا في تقديرنا الى أنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية من القوة العسكرية أو الاسطولية في ذلك الوقت ما يمكن لها من استعمار تلك المنطقة. كما أن القوى الدولية الكبرى المتمثلة بصفة رئيسية في انجلترا لم تكن لتسمح للولايات المتحدة باستعمار تلك المنطقة التي تقع على امتداد خط المواصلات، كما هو الحال بالنسبة للدولتين الكبيرتين، أو بالقرب من سواحلها، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا. ولهذا قنعت الولايات المتحدة في سياستها ازاء هذه المنطقة الاسلامية والعربية بالامتيازات التجارية والتبشير. أما فيما يخص السياسة الأوربية والنصرانية بشكل عام فقد مالت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الى العزلة التي تجسدت فيما بعد فيما عرف بمبدأ مونرو.

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها بالسعي لمد تجارتها ولهذا كان الاتصال الأمريكي بالعالم الخارجي شأنا من شئون التجار ورأس المال، وظلت الحكومة الأمريكية في أثر تجارها تعينهم باسطولها الوليد على فرض تجارتهم بأقل الرسوم، وبدبلوماسيتها الناشئة على عقد الاتفاقات الدولية وكسب الامتيازات والنفوذ.

امتيازات والابحار بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية

تشير الدلائل على وجود بعض السلع العثمانية في بوسطن منذ عام ١٧٨٥م وذلك بالرغم من اننا لا نجد أي ثبت بالتجارة وكمياتها وأنواعها بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، غير أننا نجد من الشواهد ما يثبت بأن هناك سفينة أمريكية قد بلغت القسطنطينية منذ ١٧٨٦م، وأخرى زارت أزمير في ١٧٩١م، وثالثة غشت الاسكندرية في ١٨٠٠م. ولم تشر سجلات مصلحة المالية الأمريكية في كشوفاتها للاستيراد والتصدير الى دخول سلع تركية الا في عام ١٨٠٠م. ولم تأت هذه الاشارة تحت بند تركيا انما اجملت تحت بند من بنود تجارة الصين والهند الشرقية. وتطالعنا تلك الكشوفات للمرة الأولى في ١٨٠٣م ببند مستقل عنوانه: سلع تركيا والليفانت ومصر (١).

وفي ١٨٠٥م وصل عدد السفن الأمريكية التي وصلت أزمير خمس سفن، قفز الى عشرين سفينة في ١٨٠٩م حين بدأ أصحاب السفن في فيلادلفيا وبلتمور الاهتمام بتجارة تركيا. وتزايدت في الفترة ١٨٠٦م /١٨١٢م تجارة السفن الأمريكية في الأفيون مع تركيا والليفانت ومصر وقفزت في نهاية هذه الفترة الى أربع مرات ماكانت عليه. كما شاركت بعض السفن الأمريكية في حمل التجارة بين الليفانت وبريطانيا. وما أن أقبل عام ١٨٢٨م حتى كانت كل تجارة الأفيون التركية في أيدي أصحاب السفن الأمريكية(٢).

فكرت حكومة الولايات الأمريكية الأمريكية في أن تقيم مع الدولة العثمانية معاهدة تجارية كي تؤثر بالنفوذ التركي على حدة حروب الجهاد الشمال افريقية. وفي ١٧٩٧م قام أحد المسئولين الأمريكيين بمقابلة السفير العثماني في

لندن يفاوضه في أمر عقد اتفاق تجاري، وكانت مفاوضات استطلاعية ذهبت نتيجتها الى واشنطن التي جددت المفاوضات في السنة التالية. وفي ١٧٩٩م تبنت وزارة الخارجية الأمريكية أمر عقد اتفاق مع الدولة العثمانية، وعينت لوجثون سميث القائم بالأعمال الأمريكي في البرتغال ليتولى المهمة، ولم يوفق الرجل. وفي سنة ١٨٠٠م حين أرغم الداي في الجزائر ضابط احدى سفن الأسطول الأمريكي على حمل ضريبة الجزائر القسطنطينية لقى ذلك القائد الأمريكي من القبودان باشا (وزير الأسطول) الرعاية والعناية وطلب القبودان باشا من الضابط أن يبلغ حكومة الولايات المتحدة بأن ترسل وزيرا ليفاوض في شأن عقد معاهدة، ولم يسفر الأمر عن شيء. وفي ١٨٠٣م أرسلت الحكومة الأمريكية ستيوارت، أحد تجار فيلادلفيا قنصلا في أزمير ولكنه لم ينل الاعتراف من الحكومة العثمانية بصفة رسمية. وتكررت محاولات الحكومة الأمريكية في ١٨٠٨م ولكنها فشلت كذلك. وفي ١٨١٠م زارت احدي السفن الأمريكية العاصمة التركية ونقلت عند رجوعها بأن القبودان باشا لا يمانع في عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت التجارة الأمريكية طوال هذه الفترة تحت حماية شركة الليفانت البريطانية. وسحبت هذه الشركة حمايتها عن السفن الأمريكية في ١٨١١م وكانت النتيجة أن قامت الحكومة العثمانية برفع قيمة الضريبة المستحقة على السفن الأمريكية الى الضعف. ورفض أوهلي Ohly أحد التجار الأمريكيين العاملين في أزمير أن يدفع قيمة الضريبة المضاعفة فاستولت السلطات التركية على سفينة له. وتقدم أوهلي الى القسطنطينية حيث استطاع بالرشوة وبطرق أخرى أن يحصل من الحكومة العثمانية على ما يمكن أن نطلق عليه اسم «معاهدة خاصة». تعطي للتجارة الأمريكية حقوقا مماثلة لحقوق الدولة الأولى بالرعاية وبهذا لم تعد سفن أوهلي، والسفن الأمريكية عموما، تستظل بأعلام أوربية لأن أوهلي وضع نفسه وزملاءه تحت حماية السلطان. ونجم عن هذا الوضع أن السفن الأمريكية تمتعت ولمدة خمس عشرة سنة بعد هذا بالحماية العثمانية، واعتبار التجار الأمريكيين «ضيوف السلطان»(٣).

وعلى الرغم مما حققه أوهلي الذي

أصبح الوكيل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الا أن التجار الأمريكيين الآخرين كانوا يدفعون حكومتهم الى عقد اتفاق رسمي مع الدولة العثمانية وقد تكررت تلك المحاولات في ١٨١٦م.

وفي ١٨١٩م قام هنري بيرف Perebe برحلة الى موانىء الليفانت وبعض المواني التركية الأخرى وأرسل الى واشنطن تقريرا بالأحوال التجارية في المنطقة. كما صدر في تلك السنة كتابان في أمريكا عن التجارة في البحر الأسود. وفي ١٨٢٠م قامت استخبارات الاسطول الأمريكي في البحر المتوسط بدراسة لحالة التجارة في تركيا، كما زارت احدى سفن الاسطول الأمريكي أزمير وتمت في تلك السنة بعض المفاوضات التي قام بها المدعو براندس. ولم يكن الاتفاق مع العثمانيين سهلا اذ طلبت الحكومة العثمانية أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية سفينة هدية الى تركيا قبل الدخول في المفاوضات النهائية للحصول على الامتياز. واستمرت المفاوضات متقطعة حتى اشتعلت ثورة اليونان، وقد وجهت تلك الحرب الرأي العام الأمريكي ضد الخلافة الاسلامية ولهذا قررت واشنطن قطـ المفاوضات مع القسطنطينية واستدعت براندس. وبالرغم من هذا استمرت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمير منتعشة. وفكرت الحكومة الأمريكية في ١٨٢٣م في استئناف المفاوضات الا أن حروب اليونان أفسدت المفاوضات.

وفي يوليو ١٨٢٦م التقى القبودان باشا بقائد الاسطول الأمريكي في عرض البحر وتبودلت التحية وجرى في اللقاء حديث بشأن حصول الولايات المتحدة على امتيازات في الأراضي التركية. ورحب قبودان باشا ولكنه طلب ارجاء المفاوضات لانشغاله بالحرب اليونانية ولأن السلطان قد فرغ توا من ضرب جماعات الانكشارية. ولم تنجح المفاوضات الأمريكية بعدها في تقصير المهلة التي طلبها قبودان باشا وربما يرجع هذا الى معرفة الأتراك بالدور الأمريكي في الحرب اليونانية. ودرج أوهلي في شرح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة التركية طالبا الى الحكومة التركية «أن تفرّق بين ما يقوم به الأفراد وما تفعله الحكومة»(٤).

بدا السلطان محمود وحيدا في مواجهة العداء الأوربي الذي وقف بأسلوب أو بآخر الى جانب

اليونانيين شركاء الدين والثقافة. ثم وصلت المسألة اليونانية ذروتها في سبتمبر ١٨٢٧م بوصول الامدادات المصرية الى المورة. وكسب الاغريق الحرب في معركة نفارين في ٢٠ أكتوبر التي أودت بقوة الاسطولين العثماني والمصري تماما، وكان ذلك نتيجة لتدخل الادميرال كودرنتجتونCodrington القائد لأعلى للقوات البريطانية والفرنسية والروسية المشتركة الذي كان يسعى فيما يبدو لفرض هدنة مع الحكومة التركية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية استقبل الشعب هذا النصر الكبير بكثير من البهجة والسرور، وأطلق اسم نفارين على بعض شوارع المدن، كما جمع أهل نيويورك التبرعات لصالح الثورة اليونانية وتعالى رنين أجراس الكنائس يبشر لانتصار الحضارة الغربية في زحفها على حساب الحضارة الاسلامية المجاورة. وعلى الجانب الآخر كان من آثار معركة نفارين كذلك محاولة الحكومة العثمانية الاسراع بعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية(٥).

وصلت أنباء هزيمة نفارين الى أزمير في ٢٧ أكتوبر وعمّت المدينة اضطرابات أرعبت الفرنجة فأسرعوا يحزمون بضائعهم وينقلون أموالهم الى سفن الأساطيل الغربية المختلفة التي كانت ترقب المدينة. ولم تتحرك قطع الاسطول الأمريكي مع الأساطيل الأخرى الى أزمير وأقرت الحكومة الأمريكية تصرف قائد الاسطول في المنطقة. وقد وجد هذا التصرف الأمريكي صدى سريعا في الدوائر الحكومية حيث خاطب السرعسكر (وزير الدفاع) العثماني أوهلي بخطاب مؤرخ في ١١ نوفمبر يحمل مشاعر الود والصداقة، ويدعوه الى زيارة القسطنطينية لبدء المفاوضات بشأن الامتيازات الأمريكية في الدولة العثمانية. وسعت بريطانيا لافشال عزم تركيا في منح الامتياز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وشرحت للعثمانيين التواطؤ الأمريكي في الحرب اليونانية. ولم تستمع الحكومة التركية الى ذلك وسعت الى عقد الاتفاق واكتشفت الحكومة العثمانية بأن الحكومة الأمريكية لم تشترك فعليا في الأحداث المؤدية الى الهزيمة. وفي الوقت الذي دعا فيه السلطان محمود للجهاد، وحين غادرت كل السفارات الأوربية المتحالفة القسطنطينية في ديسمبر ١٨٢٧م، كانت المفاوضات الأمريكية تسير قدما في العاصمة التركية. ويعلق

أحد الأمريكيين بأن الباب العالي مبتهج لقطع بريطانيا علاقاتها به لما سيؤدي اليه ذلك من ازالة عقبة كبرى في سبيل اتمام المعاهدة التي يرغب في عقدها مع الحكومة الأمريكية(٦).

كان هم الأمريكيين هو عقد اتفاق للتجارة واصابة الامتيازات في حين سعى الأتراك للمزيد. طلب الريس أفندي (وزير الخارجية) العثماني أن توثق الروابط التجارية بين القطرين لتصل الى درجة التحالف. كما طمع الريس أفندي في أن تبني الولايات المتحدة للدولة العثمانية سفنا تعوض بها خسارتها في نفارين. وأرسل أوهلي الى حكومته بمطالب الريس أفندي. وأدركت الحكومة الأمريكية بأن المفاوضات مع تركيا غير ممكنة في المرحلة الراهنة اذ اقتنع الرئيس ادامز بأن حمى الانتصار الاغريقي قد أصابت الرأي العام الأمريكي حتى أصبح عقد اتفاق مع تركيا غير ممكن سياسيا. وبالرغم من هذا سعى ادامز الى الاتفاق في سرية تامة.

وفي يوليو ١٨٢٨م عين ادامز وفدا أمريكيا لمفاوضة تركيا من كرين Crane قائد الاسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، وأوهلي وطلب الى المفاوضين العمل على ابعاد الحكومة الأمريكية عن الطموح الذي تسعى اليه تركيا، وأن يتذرعا بدعوى الحفاظ على الحياد.

وفي هذا الوقت كانت الأمبراطورية العثمانية في وضع حرج حيث كانت روسيا قد أعلنت الحرب على تركيا في ابريل، ولم يكن الأسطول العثماني الهزيل في وضع يمكنه من حماية البحر الاسود ومضايقه. وزاد في حرج موقف الامبراطورية العثمانية أن الفرنسيين ساعدوا باشا مصر على تعويض خسائره في نفارين. ولهذا أصر الريس أفندي في مفاوضاته مع المبعوثين الأمريكيين على أن تقوم الحكومة الأمريكية ببناء بعض السفن للحكومة العثمانية نظير حصولها على الامتياز. وأجترت البعثة الأمريكية كلمة «الحياد». وتوقفت المفاوضات مرة أخرى ثم استؤنفت بعد أن تنازلت الحكومة العثمانية عن اصرارها في الحصول على سفن من سفن الحكومة الأمريكية. وفشلت المفاوضات هذه المرة لعدم توصل الجانبين الى اتفاق حول قيمة الرسوم الجمركية. وبهذا انقطعت في

مارس ١٨٢٩م المفاوضات العثمانية الأمريكية، وعزا أوهلي فشله الى المؤامرات البريطانية التي تعمل ضده في البلاط العثماني.

وفي ٨ فبراير ١٨٣٠م وصل رهند Rhind مبعوثا من الحكومات الأمريكية الى القسطنطينية وعزف على نغمة الصداقة العثمانية الأمريكية ومدى الفائدة المادية التي يمكن أن تنشأ من جراء الاتفاق. وتدخلت روسيا فأرسلت الى ممثلها في القسطنطينية المدعو أولف ليساعد رهند في الوصول الى اتفاق مع الحكومة العثمانية(٧).

وقعت الحكومة العثمانية اتفاق الامتيازات مع المندوب الأمريكي «في ٧ مايو ١٨٣٠م» نص الاتفاق(٨) على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الطرفين، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ويسمح الاتفاق للسفن الأمريكية بارتياد البحر الأسود. وقبل رهند بشرط سري ملحق بالاتفاق جاء فيه: «حيث أن الأخشاب المتينة الصالحة لبناء السفن متوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث أن تكاليف بناء السفن في أمريكا ليست باهظة، فتلتزم الولايات المتحدة بأنه حين يطلب اليها الباب العالي بناء سفن حربية في الأراضي الأمريكية بأن توضح في وثيقة تعاقد بناء مثل تلك السفن تكاليف بنائها، والفترة التي يستغرقها بناء تلك السفن، وطريقة وصول السفن الى موانىء الدولة العثمانية، كما أن طلب هذا النص السري الى الولايات المتحدة الأمريكية ببناء السفن الحربية للدولة العثمانية على النماذج التي تطلبها حكومة الباب العالي، وان تكون تلك السفن متينة وقوية مماثلة في ذلك للسفن التي تستعملها الحكومة الأمريكية، وان لا تكون تكاليف أعلى من مثيلتها التي تبني للحكومة الأمريكية. ونص هذا البند كذلك على أن تحمل السفن العثمانية المبنية في الولايات المتحدة الأمريكية في رحلتها الى مقرها الى الشرق أخشابا مصَنّعة حسب المقاييس المطلوبة لتكون جاهزة للتركيب لانشاء سفن في الأحواض التركية».

لم يوافق المفاوضون الأمريكيون رهند على ادراج النص السري، غير أن رهند أسرّ الى زملائه بأن هذا النص السري خال من كل معنى على الاطلاق وأنه أدخله كي يظهر للسلطان «أنه أصاب شيئا مقابل ما أسبغه علينا من امتيازات»(٩).

ورفض السنيت الأمريكي هذا النص السري وذلك مراعاة منه لروسيا التي يضر بها وجود اسطول اسلامي قوي. وفي ١ فبراير ١٨٣١م أجاز السنيت الأمريكي الاتفاقية بعد أن أسقط الملحق السري. وفي ابريل عين بورتر قائما بالأعمال في القسطنطينية. وأجازت الحكومة العثمانية في ٥ أكتوبر ١٨٣١م بكثير من عدم الارتياح هذا الاتفاق الذي أسقطت الحكومة الأمريكية منه البند السري ذلك البند الذي عجّل بالقسطنطينية سلفا لعقد الاتفاق.

بهذا الاتفاق دلفت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا الى الوطن العربي حيث بدأ تعيين وكلاء القناصل الأمريكيين في كافة أقطار الوطن العربي التي كان للحكومة العثمانية عليها سيادة أو نفوذ. وأصبح سعي هؤلاء، تحت نظام الامتيازات، كسعي الذين سبقوهم من قناصل الدول الأخرى: ترفيع وحماية تجارهم من خلال الروابط الامتيازية. وبالرغم من طموح محمد علي والي مصر وبعد تطلعاته فقد عيّن بورتر ديفيد القائم بالأعمال الأمريكي في القسطنطينية المدعو جون جليدون الانجليزي الجنسية في ١٢ يناير ١٨٣٢م مندوبا قنصليا في الاسكندرية واعتمد محمد على تعيين جليدون(١٠).

اتفاقية الصداقة والتجارة بين مسقط والولايات المتحدة الأمريكية وبين الأخيرة وفارس

كانت التجارة الهندية مطمحا للتجار الأمريكان عرفوا مسالكها حتى بلغوا كلكتا عن طريق الموريشوس منذ عام ١٧٩٦م. ثم وصلت منذ ١٧٩٨م طلائع سفن التجارة الأمريكية الى المخا التي زاد نفوذ التجار الأمريكان فيها حتى أنهم حاولوا في ١٨٠٤م اقامة مستودع تجاري لهم في تلك المنطقة(١١). ودخلت السفن الأمريكية الى الخليج العربي منذ ١٨٠٣م حيث ظهرت في تلك السنة أول شراع أمريكي في أعالي الخليج. وكان في رأي وكيل البصرة البريطاني وجوب مصادرة تلك السفينة(١٢) ولم تقره سلطات الهند البريطانية على ذلك التصرف بالرغم من حرص تلك السلطات على قصر مياه الخليج العربي على السفن البريطانية دون سواها لتبعد عن الخليج العربي، وفي نطاق الأمن الهندي، كل تحد يمكن أن ينشأ من وجود قوة أجنبية أخرى.

عموما، فان حروب الجهاد العربية فوق مياه الخليج لم تكن قد انكسرت حدتها بعد، ولم تسمح للبريطانيين ولا للأمريكيين أو من شابههم بتثبيت أرجحيتهم في تلك المياه الاسلامية. ونجد في ١٨٠٤م أخبارا عن بعض السفن الأمريكية التي اعتلاها المجاهدون العرب وغنموها ثم أحرقوها، كما نجد ديفيد ستون الوكيل البريطاني على مسقط يتعقب، لحساب الأمريكيين، تلك الجماعة المجاهدة، وشد عليهم بالسفينتين مورنجتون وتيرناتي، ولكنه لم يصب منهم خبرا.

وفي أوائل ١٨٠٦م وصلت اسكس، المركب الأمريكي، الى المخا وأرادت أن تتجر مع الحديدة، وأسلمت قيادتها لتجار من العرب بلغ عددهم الثلاثين. وفي عرض البحر ثار العرب على مستخدميهم وأحرقوا السفينة. وقد وصل نبأ إحراق هذه السفينة الى ولاية سالم الأمريكية في أكتوبر ١٨٠٦م حين وصلت بالخبر سفينة أمريكية أخرى كانت تتجر في تلك المنطقة(١٣).

أما بالنسبة للعلاقات الحكومية بين مسقط وواشنطن فقد كانت علاقة حاولت سلطات مسقط السياسية تنميتها. ونجد أخبارا تفيد بوصول عدد بحارة سفينة أمريكية حطمها البحر الى مسقط منذ ١٧٩٢م وأن أولئك النفر قد غادروا مسقط بعد هذا الى بلادهم(١٤) غير أننا يمكن أن نؤرخ لوصول النفوذ الأمريكي الى دولة مسقط بوصول الباخرة الأمريكية انس Annes في ١٢ مارس ١٨٢٦م التي وصلت الى ساحل زنجبار الشق الأفريقي في سلطنة مسقط. ووفد في ١٠ يونيو ١٨٢٧م، على ظهر احدى السفن الأمريكية، التاجر روبرتس الذي سعى للتخلص من قانون سلطان مسقط. حيث قصر ذلك القانون تعامل التجار الأمريكيين بيعا وشراء على وكلاء السلطان، وذلك بعد أن يؤدي أولئك التجار الرسوم المستحقة على بضائعهم، في حين كان للتجار البريطانيين حرية البيع لمن يشاؤون بعد دفع رسوم أقل في مجملها من الرسوم التي تؤديها السفن التابعة الى دول أجنبية أخرى(١٥). وما أن أعلن روبرتس عزمه على مقاطعة الاتجار مع موانىء السيد سعيد حتى سعى سعيد اليه يدعوه الى عقد اتفاق عماني أمريكي يكون بموجبه للأمريكيين حقوق تجارية مساوية لما للبريطانيين، كما يكون من حق الدولة الأمريكية

أن تبعث لها بقنصل الى زنجبار(١٦).

اتجه سعيد بعد هذا الى توثيق علاقاته بالتجارة الأمريكية فأرسل في عام ١٨٣١م خطابا مع قبطان احدى السفن الأمريكية وأوصاه بنشره. وكان الخطاب دعوة لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية للاتجار في موانئه. ولم ينشر ذلك الخطاب لأن أصحاب السفينة استصوبوا عدم نشره لما قد يجره ذلك عليهم من منافسة تجارية. وفي ٢٧ يناير ١٨٣٢م - قررت الحكومة الأمريكية ارسال المدعو روبرتس الى تلك المناطق للنظر في الوسائل التي تمكن الولايات المتحدة من زيادة تجارتها في البحار الهندية. وخوفا من أن يعرقل البريطانيون مهمته، ذهب روبرتس متنكرا ككاتب على السفينة بياكوك، ولم يكشف عن هويته الرسمية كمفاوض. ووصلت بياكوك الى مسقط في ١٨ سبتمبر ١٨٣٣م، وفي ٢١ سبتمبر حصل روبرتس على اتفاق للتجارة والصداقة من السلطان. أعطت تلك الاتفاقية ذات التسعة بنود(١٧) للأمريكيين حقوقا مماثلة للقوى الأخرى. وقصر الاتفاق بيع الذخيرة الأمريكية في الشق الآسيوي من السلطنة دون الافريقي وذلك للاضطرابات التي كانت تثيرها قبائل المزروعي العربية في الساحل الأفريقي قرب ممبسا والتي كان سعيد يخشى تفاقمها. وربما كان من المناسب أن نشير الى أن هذا الاتفاق كان أول امتياز تحصل عليه أي حكومة غربية في ممتلكات السيد سعيد. وقد وثق هذا الاتفاق وتم تبادل أوراقه في مسقط في ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥م، وفي ١٨ مارس ١٨٣٦م جرى في زنجبار استقبال رسمي لوصول أول قنصل أمريكي(١٨)، وبدأ القنصل الأمريكي مهمته في حماية التجارة الأمريكية، والتجسس، والدعوة الى التبشير.

وفي اليمن لم يثبت المستودع الأمريكي في المخا كثيرا أمام منافسة الانجليز الذين احتلوا عدن في ١٨٣٩م وجذبوا تجارة البن الى ذلك الميناء وكان البن هو السلعة الرئيسية التي يحملها التجار الأمريكيون في تلك النواحي. ولم يكن بعدن من الأمريكيين في ١٨٥٦م سوى المدعو وليام لوكرمان الذي عينته الحكومة الأمريكية قنصلا فخريا هنالك وذلك قبل أن تؤسس واشنطن في ١٨٩٥م لها قنصلية رسمية في عدن(١٩).

لم تزدهر تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي رغم اتفاقهم مع سلطان مسقط. وربما

يرجع ذلك الى أن امكانات الخليج التجارية لم تكن تجذب القوى التي لم يكن لها تطلعات سياسية في تلك المنطقة المجدبة. ولم يكن اتصال التجار الأمريكان بفارس، التي كانت أنشط دول الخليج تجاريا، أمرا ميسورا، اذ كانت تعطي الخليج ظهرها وتتوجه الى الشمال صوب طرق القوافل الى آسيا الوسطى، وربما كان هذا هو السبب الذي جعل فارس تستقبل المبشرين الأمريكيين قبل التجار الأمريكيين. ولم تتحرك واشنطن لعقد اتفاق تجاري مع فارس رغم أن بعض المبشرين الأمريكان في الشرق دعوا الى هذا منذ بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر.

أما الفرس فقد اتجهوا الى الأمريكان منذ ربيع ١٨٢٠م حين طلب ممثلوهم الى القائم بالأعمال الأمريكي في القسطنطينية عقد اتفاق للتجارة والصداقة مع واشنطن. ولم تنشط المفاوضات التي احتفظ بها بسرية. وفي ٩ أكتوبر ١٨٥١م عقدت الحكومة الأمريكية مع فارس اتفاقا للصداقة والتجارة والابحار واستطاع الأمريكيون أن يحصلوا بموجب هذا الاتفاق على امتياز لاقامة قنصلية في بوشهر المطلة على الخليج العربي. ولم يصدق السنيت الأمريكي على الاتفاق ورفضه لأن لا يصل الى مستوى الاتفاقات التي للقوى الأخرى مع فارس، ولا يعطى لأمريكا من الامتيازات والحصانات ما تعطيه فارس للقوى الأخرى. وفي ابريل ١٨٥٢م بدأت في القسطنطينية مفاوضات أخرى بين ممثلي فارس والولايات المتحدة الأمريكية ولكنها لم تنجح(٢٠).

وفي نوفمبر ١٨٥٤م تقدم المبعوث الفارسي في القسطنطينية الى المبعوث الأمريكي بها يطلب عقد اتفاق للتجارة والصداقة بين الحكومتين الفارسية والأمريكية وكانت حكومة الشاه تأمل أن تجني من وراء الاتفاق رضاء الحكومة الأمريكية وموافقتها على بناء سفن حربية لفارس فقد كان الشاه في حاجة ماسة لها حيث أرادت الحكومة الفارسية أن تؤكد سيطرتها في الخليج العربي لمواجهة الأطماع البريطانية، والمنافسة العمانية، واستمرت المفاوضات بين الجانبين في القسطنطينية وفينا.

ووضح للمفاوضين الأمريكيين بأن الشاه يسعى لادخال نص في

الاتفاق يعطي للأسطول الأمريكي حق حماية التجارة الفارسية، ونص آخر يدعو الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الموانىء والمدن التابعة لفارس من كل الأخطار التي تواجهها وبصفة خاصة ضد امام مسقط(٢١).

وفي مايو ١٨٥٥م بدأت محادثات القسطنطينية مرة أخرى بين الفرس والأمريكان وكانت تعليمات الحكومة الأمريكية لمفاوضها أن ينأى بها عن حماية فارس اسطوليا بينما كان من تعليمات الحكومة الفارسية أن تصبغ حمايتها على التجارة البحرية لفارس وأن يسمح للسفن الفارسية باستعمال العلم الأمريكي، وأن تنحاز أمريكا الى فارس ضد امام مسقط، وأن تستغل القوة الأمريكية في الحاق بعض الجزر التي تدعيها فارس في الخليج الى السيادة الفارسية. ولم تنجح المفاوضات. وهدأت حتى استؤنفت مرة أخرى في مايو ١٨٥٦م حين أرسل الشاه الى القسطنطينية مالكولم خان، وهو أحد المسيحيين الفرس، لبدء المفاوضات مع المبعوث الأمريكي. واقتصرت تعليمات المندوب الفارسي في هذه المرة على طلب حق استعمال العلم الأمريكي لحماية السفن التجارية الفارسية، وطلب قرض من الحكومة الأمريكية ينفق في بناء قوة أمن فارسية في الخليج العربي. وبدأت المفاوضات متثاقلة لاصرار المفاوض الأمريكي على الأسلوب اللاانحيازي لقوة دون أخرى، وعلى أن دولته تفر من الأحلاف، ولا تبغي الا تنشيط التجارة. واستقرت المفاوضات أخيرا على اتفاق(٢٢) أمريكي فارسي وقعه السفير فاروق خان عن الجانب الفارسي في ١٣ ديسمبر ١٨٥٦م. وكان فاروق قد استلم قيادة المفاوضات من مالكولم حين جاء الى القسطنطينية ليفاوض بشأن تحسن العلاقات البريطانية الفارسية(٢٣). ولم ينجح فاروق في مساعيه مع البعثة البريطانية وأرسلت الهند حملة لاحتلال جزيرة خارك في الخليج العربي للضغط على حكومة طهران.

وبالرغم من عزوف الولايات المتحدة الأمريكية المعلن عن الأحلاف الا أن المفاوض الأمريكي كتب الى واشنطن حين أبرم العقد بأن العلاقات الفارسية الأمريكية وتقويتها يجب أن تكون من الأمور ذات المغزى الكبير في السياسة الخارجية لأمريكا، اذ ربما تسوء

العلاقات الأمريكية مع بريطانيا في يوم من الأيام، وبما أن علاقة فارس مع بريطانيا لا يميزها الا الشد والاسترخاء فانه من حسن السياسة أن تقيم الدولة الأمريكية علاقة صداقة مع القوة الفارسية التي تستطيع في حالة قيام حرب بين أمريكا وبريطانيا أن تخدم الأهداف الأمريكية خاصة اذا استطاعت أمريكا أن تبذل المال لفارس. وأضاف المندوب الأمريكي بأن فارس ستفلح في هذه الحالة في مضايقة تلك الأمة التي لا تكف عن التدخل في شئونها الخارجية، وأنها ستكون في جميع الحالات شوكة في جنب انجلترا تحركها حين تريد، وذلك باستغلال النفوذ الروسي في فارس»(٢٤).

طلب فاروق خان في حالة موافقة الحكومة الأمريكية على التصديق على الاتفاق أن تبعث تلك الحكومة باحدى بوارجها الى الخليج العربي كي تحدث عن القوة الاسطولية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي أبريل ١٨٥٧م أرسل وزير الاسطول الأمريكي بتعليماته الى قائد فيلق الهند الشرقية بارسال بارجة حربية لزيارة منطقة الخليج العربي. وفي الحقيقة فان أول بارجة أمريكية وصلت الى أطراف الخليج كانت البارجة مينسوتا Minnesota التي كان يقودها صمويل دبنت وزارت مسقط في ١٨٥٩م ولم تدخل أي بارجة أمريكية مياه الخليج العربي بعدها الا في ١٨٧٩م حين دلفت اليه السفينة تيكونديروجا Ticonderoga وعليها القائد روبرت شفلدت Shufeldt (٢٥). وكانت المعارضة البريطانية لوصول السفن الأجنبية الى الخليج العربي بشتى الوسائل كبيرة لدرجة أنه لم تقم للأمريكان قوة أسطولية في الخليج العربي الا مع الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها.

لم تفلح اتفاقية السيد سعيد في جر الأمريكان الى الخليج العربي، وأفلح المندوب الأمريكي في جر فارس الى اتفاق هو في ظاهره لا انحيازي، وفي أعماقه يعني بجر فارس لمضايقة البريطانيين، ولم تقم ضرورة – تدعوا الى الأعمال. فلم تقم في فارس منافسة بريطانية أمريكية وكانت المنافسة في زنجبار التي ازداد فيها النفوذ الأمريكي رغم المنافسة البريطانية. وكان السيد سعيد جادا في تقوية أواصر التجارة مع أمريكا حتى أنه أرسل في نهاية عام ١٨٣٩م سفينة «السلطان» الى أمريكا محملة

بسلع زنجبار وشرق أفريقيا والجزيرة العربية والخليج العربي. وقد وصلت أول سفينة عربية الى نيويورك في ٢ مايو ١٨٤٠م ورأى رعاع نيويورك في تلك الأيام العرب لأول مرة. وقد جاء في تقرير من همرتون، الوكيل البريطاني لدى سلطان مسقط، كتبه الى اللورد بالمرستون «بأن الرعاع قد أحاطوا بالعرب ليشبعوا غريزة حب الاستطلاع، وأنهم كانوا يقتحمون على العرب خلواتهم، ويأخذون بذقونهم، ولم يظفر هؤلاء بالنجاة الا بعد أن دفعوا الى الشرطي لاكس Lax مبلغ ٥٣ دولارا فعمل على حمايتهم». وقد غادرت تلك السفينة نيويورك في ٢٨ سبتمبر ١٨٤٠م محملة بالذخيرة والأقمشة والصيني والخرز وغيرها من السلع الأمريكية(٢٦).

وبالطبع فانه لا يمكننا في هذه العجالة أن نحصي التجارة الأمريكية التي أصابتها الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي بالامتيازات التي نالتها من الدولة العثمانية ومن سلطان مسقط، وشاه فارس. ويكفي أن نشير الى أنها كانت مثلها ومثل الدول الغربية الأخرى تسعى لاستغلال تلك الامتيازات. ونرفض ما يردده بعض المستغربين من المؤرخين أو من المترجمين عن المؤرخين الغربيين بلا وعي من أنه لم تكن لأمريكا مطامع في الشرق الأوسط، وأنها لم تهتم به سياسيا الا مع الحرب العالمية الأولى وذلك تطبيقا لمبدأ مونرو الذي حكم أمريكا لفترة طويلة حتى تلك الحرب. فلم يكن مبدأ مونرو خاصا الا بالدول الأوربية.

ان تاريخ الحياد الأمريكي هو شيء خاص بالسياسة الأوربية لا شأن له البتة بقانون الاستعمار العالمي الذي قضى بمد السيادة والنفوذ على الدول المستضعفة فمنذ ١٧٧٦م أوصى الرئيس جون ادامز شعبه بالبعد عن السياسة الأوربية والحروب الأوربية وذلك تحقيقا للمصالحة القومية، والحرية الذاتية على الأرض الأمريكية. كما ساد في ثمانينيات القرن الثامن عشر في الدوائر السياسية الأمريكية القول بأن «الولايات المتحدة الأمريكية الضعيفة المناضلة لن تكون أكثر من «أرجوز» يرقص على النغمات التي تعزفها مجالس الحكم في أوربا(٢٧) اذا حاولت التدخل في تلك السياسة». ولهذا أصدر الكونجرس في ١٧٨٣م قراره بالابتعاد عن مسائل السياسة الأوربية، ولم تحد السياسة

الأمريكية عن التدخل في مسائل السياسة الأوربية الا في عشرينيات القرن الماضي حين قامت حروب اليونان، وكانت الدعوة في أمريكا للتحالف المقدس لمساندة اليونان «باسم القانون» لاقرار النظام. ولا أدل من هذا بأن الشرق لم يكن المقصود بسياسة العزلة والحياد الأمريكية. وقد ظفرت اليونان ببعض المساندة الأمريكية بالرغم من اعتراض بعض الساسة الأمريكيين من أن **«الحروب الصليبية التي تشهر من أجل الدفاع عن الحرية ستخرج هذه المنطقة عن حيادها»**(٢٨). وعلى هذا يمكن أن نقرر بأن مبدأ مونرو في ديسمبر ١٨٢٣م صيغ من أجل بريطانيا بصفة خاصة والقوى الأوربية الأخرى بصفة عامة ولا دخل للبلاد العربية البتة به الا فيما يخص أمر منافسة القوى الأوربية على حيازة السيادة فيها أو النفوذ. وقد عرفت أمريكا بأنها لن تدلف الى أمصار الشرق الأوسط بالقوة فسلكت طريقا آخر وهو طريق التبشير.

الهوامش

(1) Field, James A., America And The Mediterranean World 1776 1882. (Princeton, 1969) P. 113.

(2) Loc. Cit.
(3) Ibid, PP. 116 - 118.
(4) Ibid, P. 135.
(5) Ibid, P. 145.
(6) Ibid, P. 146.
(7) Ibid, P. 147.
(8) Hurewitz, J.C., The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record, 2nd ed., vol. 1, European Expansion 1535 - 1914 (Yale, 1975), Doc. No. 68 PP. 245 - 248-

(9) Ibid, P. 245.
(10) Brinton, J.Y. The American Effort in Egypt, A Chapter in Diplomatic History in the Nineteenth Century, (Alexandria, 1972) PP. 13 – 14.

(11) Marco, Eric, Yamen and Western World Since 1571, (London, 1968) P. 23.
(12) L/P&S/20/C248A, Line of conduct to be Pursued (e) by the Resident of Bassrah with Respect to American Vesselts trading in the Persian Gulf.

(13) Marco, Eric, Op. Cit., P. 25.
(14) Ibid, P. 26.
(15) Grey, J. History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856 (London, 1962) PP. 197 - 198.

(16) Skeet, Lan, Muscat and Oman

The End of An Era (London, 1974) P. 45.

(17) Hurewitz , J.C. Op. Cit., Doc 75, PP. 255/56.

(18) Grey, J., Op. Cit., P. 122.

(20) Field, James, A., Op. cit., P. 257.

(21) Ibid P. 258.

(22) Hurewitz , J.C., Op. Cit., Doc. 108. PP. 337 - 339.

(23) Kelly, J.B., Britain and the Persian Gulf 1795 - 1880 (Oxford, 1968) P. 458.

(24) Field, James, A., Op. Cit., P. 260.

(25) Ibid, P. 261.

(26) Grey, J., Op. cit., P. 213.

(27) Dulles, Foster Rhea, America's Rise to World Power, 1898 - 1954, (N.Y. 1955) P.2.

(28) Ibid, PP. 3 - 7.

(١٩) راجع: فاروق عثمان أباظة، **«التنافس البريطاني الأمريكي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر»** بحث غير منشور مقدم الى ندوة البحر الأحمر في التاريخ، جامعة عين شمس، مارس ١٩٧٩م.

المملكة تعتبر نفسها
سندا لكل عربي.. في
خدمة كل عربي.. ويجب
تحرير كل البلاد العربية
من ربقة الاستعمار..

«فيصل بن عبد العزيز»